

Distr.: General
27 December 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 26 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد مضى 11 يوماً منذ رسالتي الأخيرة، و 11 يوماً من المطالب بالامتناعية بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، والدعوات بالامتناعية إلى اتخاذ إجراءات لوقف آلة القتل الإسرائيلية، والنداءات بالامتناعية لوقف الخسائر والصدمات وسفك الدماء، والمناشدات بالامتناعية طلباً للمساعدة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الذي لا يزال مستهدفاً بشكل غاشم بالقتل والترحيل الجماعي من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

ولقد مضى 14 يوماً منذ أن أحاطت الجمعية العامة علماً باستشهاد الأمين العام بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة وإثارته لتحذيرات المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من مغبة وقوع كارثة إنسانية كاسحة في غزة، واتخذت القرار دإط-10/22، الذي طالبت فيه بشكل لا لبس فيه "بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية" و "جميع الأطراف بالامتناع للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين".

ولقد مضت أربعة أيام منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار 2720 (2023)، الذي كرر فيه، ضمن جملة أمور، "مطالبته بأن تمتثل جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فيما يخص أموراً منها تسيير الأعمال القتالية وحماية المدنيين والأعيان المدنية، وفتح المنافذ لوصول المساعدات الإنسانية، وحماية العاملين في المجال الإنساني وحرية تنقلهم، وواجب القيام، حسبما ينطبق، بكفالة الإمدادات الغذائية والطبية، ضمن إمدادات أخرى، للسكان" وأكد "أنه ليس في هذا القرار ما يعفي الأطراف من هذه الالتزامات"؛ وطالب "بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون



عوائق وعلى نطاق واسع مباشرة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة و"أطراف النزاع باتاحة وتيسير استخدام جميع الطرق المتاحة المؤدية إلى قطاع غزة والكائنة في جميع أنحاء، بما في ذلك المعابر الحدودية؛ ودعا "جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني" وشجب "جميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك جميع أعمال العنف وأعمال القتال الموجهة ضد المدنيين، وجميع أعمال الإرهاب؛ وأكد من جديد "أن الأعيان المدنية، ومنها أماكن اللجوء، بما في ذلك داخل مرافق الأمم المتحدة والمناطق المحيطة بها، محمية بموجب القانون الدولي الإنساني"، ورفض "التجهيز القسري للسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال؛ وأشار إلى "وجوب احترام وحماية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية".

ولكن ذلك كله لم يكن مجدياً حيث إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتماهى في حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على الفلسطينيين. ففي استخفاف بمجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره، تظل إسرائيل متعنّة، حيث تعمّق من حدة هذه الكارثة المروعة وتثبت في كل قول وفعل أنها محتل استعماري استيطاني، ونظام قائم على الفصل العنصري، ودولة إرهابية.

وهي تثبت ذلك كل يوم، وتتصرف كدولة مارقة وكصاحبة أفضلية من غيرها، وقادتها السياسيون والعسكريون يعتقدون أنهم فوق سلطة القانون ويصرّون على ذلك. ورئيس وزرائها يتعهد بمواصلة شن حربه الإجرامية، الغاشمة، على السكان المدنيين العزل الرازحين تحت هيمنة إسرائيل وحصارها؛ ورئيسها يقوم بتوقيع اسمه على الصواريخ التي تُطلق لقتل الفلسطينيين أطفالاً ونساءً ورجالاً. ووزير خارجيتها يسخر من الأمم المتحدة وكل من يدعو إلى احترام القانون الدولي؛ وقادتها العسكريون يأمرّون بإلقاء قنابل ترن حمولتها 2 000 رطل على منازل المدنيين، وارتكاب المجازر بحق المئات من الفلسطينيين، وإطلاق النار على أي إنسان يُشتبه في كونه فلسطيني. وساستها يتباهون بما يلحقونه من خراب ودمار بالشعب الفلسطيني وباعتزازهم مواصلة استهداف الفلسطينيين ومحاصرتهم واحتلالهم واستعمارهم وقتلهم وتشويههم وتدميرهم وارتكاب التطهير العرقي فيهم.

فهذه هي حقيقة إسرائيل - نفس إسرائيل التي تواصل بعض البلدان التماس الأعذار لها، وتبرير انتهاكاتها للسفارة للقانون الدولي. ونفس إسرائيل التي تواصل بعض البلدان حمايتها من المحاسبة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها؛ ونفس إسرائيل التي تواصل بعض البلدان دعمها سياسياً وعسكرياً ومالياً وقانونياً، حتى وهي ترتكب الإبادة الجماعية، مما يعمّق تواطؤها مع هذا الظلم التاريخي والجسيم ومسؤوليتها عنه.

إن إسرائيل تسخر من الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يمثّل هيئة الأمن السياسي في العالم، دون إيلاء أدنى اعتبار للبلدان الأعضاء في المجلس أو الميثاق والقوانين المكلفة بالتمسك بها. وتأتي ذلك الفعل دون أي تردد، وهي واثقة من أنها ستواصل إفلاتها من العقاب عن جرائم القتل وكل جريمة أخرى مرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، تماماً كما فعلت منذ عقود من الزمن.

وفي الأيام الأربعة المنصرمة منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار 2720 (2023)، لم تكتفِ إسرائيل بالاستمرار في انتهاكاتها، بل عمدت إلى تصعيدها، رافضةً بشكل صريح القرار وسلطة المجلس ذاتها بتحديثها وتعهدها بارتكاب المزيد من الجرائم. وهي تفعل ذلك بكل وقاحة لأنها ما زالت تحظى بالحماية سياسياً ودبلوماسياً وتتهرب من المساءلة والجزاء والعواقب التي كانت ستترتب على ذلك بالتأكيد لو أن أي دولة أخرى ارتكبت هذه الجرائم.

ولم يؤدِّ هذا الإفلات من العقاب إلا إلى فقدان المزيد من الأرواح البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فبناءً على أوامر مباشرة من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه، الذي توجه إلى غزة لحشد الجنود، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية ارتكاب عمليات القتل الجماعي بحق الفلسطينيين. وتنفذ عمليات القتل هذه بالضربات الجوية العسكرية وعمليات القصف والهجمات بإطلاق النار، بما في ذلك عمليات الإعدام المباشر للمدنيين الفلسطينيين وتدنيس الجثث، في جميع مخيمات اللاجئين والأحياء السكنية والمدارس التابعة للأونروا وغيرها من منشآت الأمم المتحدة التي يحتمي بها ما يقرب من مليوني شخص من الفلسطينيين النازحين داخلياً في غزة.

وفي الأيام الأربعة الماضية وحدها، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية مئات الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. وشمل ذلك ما لا يقل عن 50 ضربة نُفذت بين يومي 24 و 25 كانون الأول/ديسمبر، أثناء تجمع المسيحيين في فلسطين وفي شتى أنحاء العالم بمناسبة عيد الميلاد، مما أسفر عن مقتل 130 شخصاً، من بينهم أُسر بأكملها، في مخيمات البريج والنصيرات والمغازي للاجئين، إلى جانب تنفيذ هجمات على أنحاء أخرى من غزة أسفرت عن مقتل ما مجموعه 250 فلسطينياً في غضون 24 ساعة فقط.

وخلال الـ 80 يوماً الماضية، ومنذ أن بدأت إسرائيل هذا العدوان الإجرامي، تجاوز عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات العسكرية الإسرائيلية أو ميليشيات المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة 21 000 شخصاً. ففي غزة وحدها، قتلت إسرائيل أكثر من 20 674 فلسطينياً، منهم أكثر من 8 200 طفل و 200 امرأة، إلى جانب الآلاف من الرجال، شباباً وكباراً، وكذلك المئات من الأطباء والعمال الطبيين، وما لا يقل عن 135 من موظفي الأمم المتحدة و 62 صحفياً، وأصاب بجروح أكثر من 54 536 شخصاً. وفي الضفة الغربية، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 303 فلسطينيين، من بينهم 76 طفلاً، وأصاب بجروح أكثر من 3 450 شخصاً.

واقترن ذلك بدمار شامل وتشريد جماعي. فرغم أن أكثر من 85 في المائة من الفلسطينيين في غزة تعرّضوا بالفعل للتهجير القسري، تواصل إسرائيل المطالبة "بإجلائهم" من مناطق في وسط غزة وجنوبها حيث فروا بحثاً عن الأمان من الهجوم الإسرائيلي. وخلال عطلة عيد الميلاد، طالبت إسرائيل مرة أخرى "بإجلاء" أكثر من 150 000 فلسطيني، معظمهم في المنطقة الوسطى من غزة، إلى مناطق في الجنوب، حيث تواصل أيضاً تنفيذ هجماتها العسكرية. ونؤكد من جديد انعدام الأمان في كل مكان في غزة.

وقد أدى الدمار الذي تسببت فيه إسرائيل إلى انخفاض المساكن والملاجئ الآمنة في غزة إلى حد كبير. فالتقديرات تشير إلى أن إسرائيل دمّرت أكثر من ثلثي المباني المدنية في شمال غزة وأكثر من ربع المباني المدنية في الجنوب، مما أدى إلى تفاقم حالات التشرد والعوز والضعف بين جميع السكان تقريباً.

وقد اقتُبس في الآونة الأخيرة عن مؤرخ للشؤون العسكرية للولايات المتحدة، هو روبرت بايب، قوله إن "غزة هي واحدة من أشد حملات العقاب المدني في التاريخ"، وبمقارنة حجم ما تعرّضت له من دمار بنظيره الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، ذكر أنها أصبحت الآن في مرتبة "الربع الأعلى من أكثر الحملات تدميراً على الإطلاق".

وعلاوةً على ذلك، وفي هذا الصدد، أكد المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وبحق في عدم التمييز في هذا السياق، وبشكل مثير للجزع، قائلاً: "إن ما حدث في غزة هو نتيجة لما أسَمَّيه 'الإفلات المؤسسي من العقاب'. والإفلات من العقاب

يتعلق بالاحتلال، وحرب الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. وإذا لم تتحرك المحكمة الجنائية الدولية في وقت قريب جداً، فسوف نحتاج إلى محكمة خاصة لغزة وإلى تحرك من جانب الدول.

وعلى الرغم من ذلك، يواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي ننتياهو وانتلافه من المسؤولين الحكوميين والعسكريين الضغط لارتكاب المزيد من القتل، والمزيد من الدمار، والمزيد من التطهير العرقي بحق الفلسطينيين. ويسعى ننتياهو على وجه التحديد إلى إخلاء غزة من سكانها المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق التهجير القسري والهجرة القسرية، التي يسميها باستهزاء "الهجرة الطوعية"، مندداً بالتأخير الذي يعترضه في العثور على بلدان تقبل بخططه المارقة، وجاء في إفادات قوله إن "مشكلتنا هي البلدان التي ترغب في استيعابهم، ونحن نعمل على تحقيق ذلك".

إننا ندين جميع هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني. وندين عمليات القتل والجرح والتشويه والتهجير والحرمان التي يتعرض لها شعبنا، بما في ذلك بمواصلة عرقلة المساعدة الإنسانية، واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب بحرمان السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة من إمكانية الحصول على الغذاء والماء، وكذلك بالحرمان المتعمد من الرعاية الطبية وسبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وهي أساليب أدت إلى الانتشار السريع للأسقام والأمراض الوبائية بين السكان، مما تسبب في معاناة وصدمات يعجز اللسان عن وصفها.

وأمام هذا الوضع البغيض واللاإنساني والمتنافي بشكل جلي مع القانون، تكرر القيادة الفلسطينية مطالبها الدائمة بوقف فوري لإطلاق النار، وتقديم معونة إنسانية عاجلة وكافية دون عوائق لضمان الرفاه لشعبنا، ووقف جميع المحاولات الإسرائيلية لنقل المدنيين الفلسطينيين قسراً أو ترحيلهم من أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، وجميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى استعمار أرضنا. وعلاوة على ذلك، نكرر الدعوة إلى توفير الحماية الفورية للشعب الفلسطيني.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي بينما تواصل إسرائيل تدمير حياة الفلسطينيين والقضاء على غزة. ويجب أن تكون هناك تبعات لارتكاب هذه الجرائم؛ ويجب أن تكون هناك مساءلة. ويجب أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية الضعفاء في فلسطين؛ فلا يمكن أن تظل هي الاستثناء من تدابير الحماية والحقوق التي يخولها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لجميع الشعوب على هذه الأرض.

ويجب بذل جهود فورية وعاجلة لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن جملتها قرارا مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) وقرارا الجمعية العامة دإط-10/21 و دإط-10/22 وينبغي ألا يظل المجلس ولا الجمعية صامتين في وجه هذا الإفلات من العقاب. فالجهود الجماعية الجادة، من بينها فرض حظر توريد الأسلحة والجزاءات ما دامت إسرائيل مستمرة في الاستخفاف بالميثاق والمطالبات العالمية بالتوقف والكف عن ذلك، هي وحدها التي ستحدث الضغط اللازم لوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

وأختم رسالتي بتسليط الضوء على دعوة البابا فرانسيس في الكلمة التي ألقاها بمناسبة عيد الميلاد حيث أعرب عن أسفه للأزمة الخطيرة السائدة في غزة قائلاً: "أناشد لإنهاء العمليات العسكرية التي حصدت بشكل مروع أرواح الضحايا المدنيين الأبرياء، وأدعو إلى إيجاد حل للوضع الإنساني البائس بإفساح المجال

لتقديم المساعدات الإنسانية“. فهذه مسألة حياة أو موت؛ وندشد المجتمع الدولي أن يتحرك الآن، على وجه الاستعجال، وبضمير، وبمبادئ، وبإنسانية.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 820 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/ES-10/976-S/2023/993)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
الوزير
المراقب الدائم